**النفقات العامة للدولة**

**المقدمة ...**

 ادرك الفكر المحاسبي وتدعمه الممارسات العملية في بعض الدول ومنها العراق ضرورة البحث عن مجموعة من الاليات القادرة على تعظيم منفعة معلومات النظام المحاسبي الحكومي في مجالات اتخاذ ودعم وترشيد القرارات الاستراتيجية المتوافقة مع معطيات متغيرات بيئة الاعمال الحديثة , على الرغم من ضخامة حجم الانفاق ومايرتبه من اثار اقتصادية الا ان الاعتراف والقياس المحاسبي الحالي عن مكونات ونتائج عناصره لايسمح بالعمل على قياس انتاجيته وفاعليته نتيجة طبيعة البيئة المحاسبية التي يعكسها قانوني المحاسبة والموازنة الحكومية على عناصر النظام المحاسبي الحكومي الحالي والتي لا تسمح بدوره في توفير المعلومات المحاسبية الكافية والملائمة لقياس انتاجية وفاعلية هذا الانفاق , حيث تستند تقديرات ذلك الانفاق سنويا الى الية تخصيص الاعتمادات المالية لوحدات القطاع الحكومي لمجرد انفاقها في اغراض محددة تعكس وسائل الانجاز او المخرجات الوسيطة لمباشرة تنفيذ برامج وانشطة واعمال وعمليات هذه الوحدات دون السماح لها بنقل او تجاوز في هذه الاعتمادات بين هذه الاغراض الا بترخيص من السلطات المالية .

 ونظرا لعدم اهتمام الممارسات الحكومية الحالية بضرورة تحسين بيئة الحكم على كفاءة قرارات برامج الانفاق الحكومي من منظور تحليل فعالية تكلفة هذه البرامج اكثر من اهتمامها حاليا بمنظور المفاضلة بين بدائل الصرف ومحاولة التغيير في مستوياته فان البحث يسعى الى ايجاد الوسائل الكفيلة لرفع كفاءة قرارات برامج الانفاق الحكومي وذلك باعتماد مدخل اعادة هندسة العمليات وذلك لغرض تحديث وتطوير وتحسين الاداء الحكومي بصورة تعكس اثر خصائص المتغيرات العالمية على جودة الخدمات العامة .

 تقوم الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح بصرف مبالغ مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتمشية نشاطها المؤدي الى تحقيق اهدافها . وعملية صرف المبالغ هذه ينبغي ان تتم وفق شروط معينة يطلق عليها ب( مقومات الصرف ) ومن ثم معالجتها محاسبيا بشكل ينسجم مع تبويب النفقات العامة في الموازنة العامة وذلك لتوفير المعلومات التي تسهل عملية المقارنة بين الاداء الفعلي والاداء المخطط وتحديد الانحرافات الحاصلة وتفسير اسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب .

1**-التعريف بالنفقات العامة :** تعرف النفقات العامة بانها ( عبء مالي تتحمله الوحدات الحكومية في سبيل قيامها باداء الوظائف السيادية وتحقيق اهدافها تجاه المجتمع في جميع المجالات سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية ) . كما تعرف النفقات العامة بانها

(مبلغ من المال يخرج من الخزينة العامة للدولة او احدى فروعها بقصد تحقيق منفعة عامة , مع مراعاة ان يكون مقدار المال مقيدا في حدود ما مخطط في الموازنة العامة ) , ومن هذا التعريف يمكن تحديد ثلاث خصائص اساسية للنفقات العامة هي ( 1 ) :

ا-تمثل النفقات العامة مبلغ من المال يكون في معظم الاحيان مال نقدي تنفقه الوحدات الحكومية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات لتمشية نشاطها , وان مقدار المال المنفق يكون مقيدا كما ونوعا وزمنا بما محدد في الموازنة العامة .

ب-تصدر النفقات العامة عن الخزينة العامة للدولة او احد فروعها الرئيسة كقسم الامور النقدية في دائرة المحاسبة في وزارة المالية او الخزينة المركزية او خزائن المحافظات او الوحدات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي .

ج-تدفع النفقات العامة بقصد تحقيق منفعة عامة , اي من اجل اداء الوظائف العامة للمجتمع كالامن والدفاع والصحة والتعليم , وتلعب العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسا , اذ ان تقدير الدولة للمنافع العامة ياتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في البلد ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع .

**2- مقومات الصرف :** قبل تنظيم مستند الصرف الذي سوف يثبت فيه القيد المحاسبي الخاص بالنفقات العامة , فان هناك مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها عند تنفيذ عمليات الصرف الخاصة بالنفقات العامة , وهذه الشروط تسمى ب( مقومات الصرف ) وتتمثل بالاتي ( 2 ) :

-ينبغي ان يكون هناك حاجة فعلية وواقعية للامور التي سيتم الصرف عليها , وان تكون هذه الحاجة داخلة ضمن نشاط الوحدة الحكومية .

-ان تكون عمليات الصرف مستندة الى توفر التخصيصات المعتمدة المحددة لتلك النفقة كما ونوعا في الموازنة العامة وعدم تجاوزها .

-ان تكون المبالغ التي سيتم صرفها ضمن الصلاحيات المالية المخولة للامر بالصرف او المسؤول الاعلى في الوحدة الحكومية والمحدد بموجب التشريعات النافذة .

-ان يتوفر رصيد نقدي في الحساب الجاري للوحدة لدى البنك بالشكل الذي يكفي لتسديد مبلغ المعاملة التي سيتم صرفها وعدم تجاوز ذلك .

-اذا كانت النفقات عن شراء او تجهيز مواد , ينبغي ان توثق مستندات الصرف بالنسخ الاولى من قوائم التجهيز الصادرة من البائع مع تاييد استلام المخزن التابع للوحدة الحكومية للمواد المشتراة بموجب مستندات الادخال المخزني .

-ان تخضع النفقات العامة للتدقيق المسبق للصرف قبل دفع المبلغ بشكل نهائي .

-يجب ان تؤيد عمليات الصرف بتوقيع الموظف المنظم لمستند الصرف والمحاسب او مدير الحسابات والامر بالصرف ولايجوز حصر صلاحية الامر بالصرف والمحاسب وصلاحية تنظيم مستندات الصرف في شخص واحد .

-ينبغي توثيق مستندات الصرف بايصالات تؤخذ من ذوي العلاقة ( او مايسمى بالمستفيد ) اعترافا منه بتسلم المبلغ .

**3-مفهوم انتاجية النفقة العامة :** يقصد بمفهوم الانتاجية بشكل عام اداء العمل بطريقة صحيحة باعتبارها احد مؤشرات تقييم اداء انشطة المنظمات وتقاس الانتاجية بالعلاقة النسبية بين قيمة مخرجات النشاط وتكلفة مدخلاته وذلك بهدف زيادة فرص توظيف المدخلات والحكم على كفاءة تحويل هذه المدخلات الى مخرجات قابلة للاستخدام , ومن الضروري الاشارة هنا الى ان مستوى انتاجية نشاط معين في منظمة معينة ليس له معنى في حد ذاته الا اذا تم مقارنته بمستوى انتاجية نشاط مماثل في منظمة اخرى او بمستوى انتاجية ذات النشاط في ذات المنظمة لسنوات سابقة او قادمة او بمستوى انتاجية ذات النشاط على مستوى الصناعة المحلية او الاجنبية ( 3 ).

 وبناءا عليه فان مفهوم انتاجية النفقة العامة يقصد به اداء الاعمال داخل النشاط الحكومي الواحد بطريقة صحيحة وتقاس انتاجية هذه النفقة بالعلاقة النسبية بين وحدات الاداء سواء تمثلت في عدد من المفردات او في الوقت المستنفد او في المساحة او في المسافة او في اي صورة تقريبية اخرى وبين تكلفة المدخلات التي تم دفعها للحصول على هذه الوحدات .

**4-مفهوم فاعلية النفقة العامة :** يقصد بمفهوم الفاعلية بوجه عام الى اي مدى قد تم اداء الاعمال بشكل صحيح باعتبارها احد مؤشرات تقييم اداء انشطة المنظمات , وتقاس الفاعلية بمدى قدرة المنظمة في تحقيق اهدافها وذلك بغرض قياس مستوى الاداء المحقق بهذه المنظمات وبالتالي فان مفهوم فعالية النفقة العامة يقصد به مدى قدرة الوحدة الادارية في تحقيق اهدافها في اطار مجموعة الاعمال داخل نشاط حكومي معين , وتقاس فعالية هذه النفقة بنسبة الانجاز الفعلي لبرنامج معين الى الانجاز المخطط لهذا البرنامج ( 4 ).

 ومن الضروري في هذا المقام الاشارة الى الارتباط الجوهري بين مفهومي انتاجية وفعالية النفقة بالقطاع الحكومي كمدخل لترشيد هذه النفقة من ناحية وكاداة للحكم على اداء انشطة وحدات هذا القطاع من ناحية اخرى .